محتويـــات العـــدد

جـــذور

جذور، العدد 32، شوال 1433هـ - سبتمبر 2012

* تأصيل وتعريف .....
* المرجعية التواصلية لمفهوم الكلام في التراث ....
* الدلالة بين النحو والمنطق .....
* الأفعال... وصراع الأسبقية .....
* وظائف اللغة غير المنطوقة في الحديث النبوي ...
* تلقي علماء اللغة لشعر أبي تمام .....
* مستويات بناء صورة المعنى في العقل البلاغي...
* المناظرة التراثية .....
* أفق التوقع في عمود الشعر لأبي علي المرزوقي ...
* تلقي النص الشعري القديم لدى محمد مندور ....
* سيميائية الجسد في الشعر العربي القديم ...
* الذاتية في بعض أجناس النثر العربي القديم ...

العنـــوان

النادي الأدبي الثقافي بجدة
الإدارة: حي الشاطئ
جدة ص.ب (5919)
فاكسميلي: 6066695
هاتف: 122-6066-6066364

JUDHUR

Literary & Culturla
Club Jeddah
P.O. Box: 5919
Jeddah 21432
FAX : 6066695
Tel : 6066122 - 6066364
www. adabijeddah.com

المشـــــاركـون

الإشـــــراف

أ. د. عبدالله عويقل السلمي

* * *

رئيس التحرير

د. عبدالرحمن رجاء الله السلمي

* * *

مدير التحرير

*** د. صالح عياد الحجوري**

..... 4

رشيد يحياوي 9

صابر الحباشة 27

علوي أحمد الملجمي 47

محمد عبدالرحمن عطا الله 65

المختار السعيدي 95

محمود توفيق محمد سعد 121

العياشي إدراوي 173

ابن عيني عبدالله 221

عبدالعزيز خلوفة 231

ماجد الجعافرة 265

نور الدين بنخود 291

رقم الأيداع 19/2536

المرجعية التواصلية لمفهوم الكلام

رشيد يحياوي(*)

1 - دواعي التواصل الكلامي:

من المعلوم أن الحدث التواصلي قد يتم بالكلام وقد يتم بغيره. ومما يتم به الحدث التواصلي غير اللغوي ما ذكره القدماء وضمنه علامات الخط والإشارة والرمز والنصبة وفحوى الأفعال. لكن الكلام تميز من باقي علامات التواصل تميزا ملحوظا في الأنظار التراثية كما في النظريات المعاصرة، بحيث تحتل مع ذلك التميز مقارنته بها من جهة المقدرة التواصلية. فالتواصل وإن كان قد نشأ بصفة **عامة استجابة لدواعي ومقاصد وحاجات الاجتماع البشري**، فإن الكلام عُدَّ المقدَّم من العلامات التواصلية الاضطرارية. والجامع في رأينا للدواعي التي حملت الإنسان على التواصل بالكلام كما أفصح عن ذلك التراث العربي الإسلامي هو كون الإنسان متصفا بما يلي:

أ - كائن متدين.

ب - كائن منفعل النفس.

ج - كائن منتفع.

د - كائن ناطق ومفكر.

هـ - كائن طالب للجمال والحسن.

(*) ناقد وباحث أكاديمي - المغرب.

فظهر من ذلك أن للإنسان **حاجات دينية، ونفسية، ومصلحية نفعية، ومعرفية، وجمالية**. وهذا على وجه الجملة. فكيف نظر القدماء لهذه المسألة، ولماذا رجحوا التواصل بعلامة الكلام على غيرها؟

في مقدمة ما ترسخ في وعي القدماء بالكلام، أنهم عدوه مقوماً من المقومات المائزة لطبيعة الكائن البشري. واستندوا في ذلك لمرجعيتين، دينية وفلسفية. ولاشك في كون المرجعية الدينية غذت تصورهم **لماهية الإنسان** بوصفه **مخلوقاً متكلماً** إذا رأوا في ذلك فضيلة خصه بها الله. إذ علمه البيان بالكلام، وعلمه الأسماء، وجعل اختلاف لغاته آية من آيات خلقه وإحكامه فعله[1].

أما المرجعية الفلسفية، فاستفادوا فيها بالمنطق خاصة، فرأوا في الإنسان حيواناً ناطقاً، وعدوا النطق والكلام فصلاً ذاتياً للإنسان من الحيوان. وذكر ابن عبد ربه في هذا الباب أن اللسان هو «الآلة التي يخرج الإنسان بها عن حد الاستبهام - يقصد عن حد البهيمة - إلى حد الإنسانية بالكلام. ولذلك قال صاحب المنطق: حد الإنسان، الحي الناطق»[2].

ولم يختص الإنسان بذلك في نظرهم إلا لكون الكلام حاجة وقع إليها الاضطرار. وسواء أكان الكلام إلهاما وتوقيفا من الله، أم اصطلاحا من الإنسان، بحسب اختلافهم في هذه المسألة، فإن الكلام في الحالين حاجة اقتضاها وجود الإنسان الاجتماعي لإقامة التواصل غير المباشر مع الخالق، أو لإقامة التواصل مع أفراد نوعه، من أجل البيان عن المقاصد وتحقيق المنافع. وينسب الجاحظ في هذا الباب لـ «جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني» قولهم: «المعاني القائمة في صدور الناس... مستورة خفية... لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا

يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره. وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم، وتجليها للعقل»[3].

ومع أن الجاحظ أورد هذه المقولة في تمهيده للتعريف بالبيان العام الشامل أيضا لما قام بغير الكلام، فإن المرجح والمعهود في الأقوال المماثلة لها، مطابقتها للبيان بالكلام.

ومما ربط فيه الجاحظ بين الكلام وبين دواعي الحاجات قوله بكون اللفظ «جعل لأقرب الحاجات»[4]. وأقرب الحاجات هي الحاجات اليومية التي يتواصلون بشأنها أثناء اجتماعهم مع بعضهم. فهذا ما جعل «الحاجة إلى بيان اللسان حاجة دائمة واكدة، وراهنة ثابتة»[5]، خاصة في الحواضر التي تفرض وجود تجمعات بين الناس أكثر من البوادي، إذ إن «حاجات الناس بالحضرة أكثر من حاجاتهم بسائر الأماكن»[6]. فلذلك تقدم الكلام المسموع في البيان على الكلام المكتوب، إلا ما كان من الكتابة مقترنا أيضا بالحاجات اليومية المستجدة كما في الأغراض الإدارية في دواوين الدولة[7].

ويفصح ابن سينا الذي يمثل مجالا معرفياً مختلفاً، عن الحاجة الاجتماعية للتواصل الكلامي، بتعديه الربط بين **الاجتماع البشري والاضطرار التواصلي**، إلى تفسير سبب تغليب المتواصلين للكلام على غيره من علامات التواصل، مما نجد له أيضاً حضوراً بينا عند الأصوليين. يقول ابن سينا: «ولما كانت **الطبيعة الإنسانية** محتاجة إلى **المحاورة** لاضطرارها إلى **المشاركة والمجاورة**، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من أن يكون فعلا، ولم يكن أخف من أن يكون **بالتصويت**، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم، **فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة**

انمحائه، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه، أو كان يتصور بدلالته بعده، فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا لِيُدَلَّ بها على ما في النفس من أثر»[8]. يرجع ابن سينا إذن فائدة اختيار الصوت لما يلي:

أ - الخفة.

ب - الإعلام.

ج - قبول العدم (الانمحاء).

د - قبول التقطيع والتركيب.

وذكرت هذه المقومات كلاً أو جزءاً في جملة من العلوم. فقد خاض النحويون في مسألة الخفة والثقل في الكلام، كما خاض المتكلمون والنحويون والبلاغيون في مسائل الصوت وحقيقته، وخاض المتكلمون في مسألة عدم الصوت، وانتهى هؤلاء جميعهم إلى أن الصوت المقصود بالإعلام والإخبار والإفهام في الكلام ليس مطلق الصوت، وإنما الصوت المتميز، ليخرجوا منه أصوات الطيور والرياح وما إلى ذلك.

وصدر عدد من الأصوليين عن هذا التصور، فربطوا الكلام بالاجتماع البشري، وعللوا اختياره وتفضيله بقيامه بالصوت، فأكد الآمدي والرازي على كون الإنسان لا يقدر على تحصيل معارفه بذاته دون معين له، وأنه لأجل الوفاء بهذه الحاجة واستجابة لهذا الداعي، وضع دلائل يتواصل بها. يقول الآمدي في ذلك مفسراً سبب اختيار الصوت، ومؤكداً على الميزة الكلامية الإنسانية بأن تلك الحاجة دعت «إلى **نصب دلائل** يتوصل بها كل واحد إلى معرفة **ما في ضمير الآخر من المعلومات** المعينة له في **تحقيق غرضه**، وأخف ما يكون من ذلك ما كان من **الأفعال الاختيارية**، وأخف من ذلك ما كان منها لا يفتقر إلى الآلات والأدوات، ولا فيه ضرر الازدحام، ولا بقاء له مع الاستغناء عنه، وهو مقدور عليه في كل الأوقات من غير مشقة ولا نصب. وذلك هو

ما يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر أنواع الحيوان، عناية من الله تعالى به. ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية»[9].

أما فخر الدين الرازي، فأكد بدوره دخول الكلام في حكم **الضرورة التواصلية** اللازمة للاجتماع البشري، كما رد تواطؤ البشر على تقديم التواصل الصوتي على غيره لأسباب مماثلة للمذكورة سالفا، وهي:

أ - **سهولة استعمال الصوت.**

ب - **قبول الصوت للعدم**، بحيث يوجد في حال الحاجة إليه ويعدم في حال الاستغناء عنه.

وربما وجب التنبيه في هذه المسألة إلى أن ما استحدثه أهل زماننا من آلات، أمكن معه القول إن الصوت لا يعدم ضرورة، بل جاز أن يحفظ في جسم في حال الاستغناء عنه. والقدماء حين عرضوا لهذه المسألة في باب فضائل الكلام وميزته، إنما نظروا إلى الجهة التي يعرى فيها الكلام من الازدحام والأدوات والآلات، كأنهم قارنوه بافتراض الإبانة بأشياء وأجسام ثقيلة عند الاستخدام.

ج - **قبول الصوت للتقطيع**، بحيث يفي التركيب بالإبانة عن كثرة المعاني[10].

ولابن الحاجب في كتابه «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» رأي مماثل قال فيه: «لما علم الله تعالى حاجة الناس إلى تعريف بعضهم بعضا ما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعاشهم وأحكامهم، أقدرهم على إخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب، ومن تمام لطفه عدم ما يمضي منه، فلذلك حدثت الموضوعات اللغوية»[11].

والأقوال المذكورة تلتقي في مفهوم معين للكلام هو إقامته بالصوت المتميز. ويرتد هذا المفهوم لمرجعية التواصل الشفوي، وهي المرجعية التي هيمنت على المفاهيم التراثية العربية للكلام[12].

وقد يكون من المفيد كذلك، بعدما ذكرناه عن الاضطرار الاجتماعي للتواصل، أن نستأنس برأي لأبي علي مسكويه، يتحدث فيه عما يمكن تسميته بالاضطرار النفسي للتواصل. إذ يرى أن للنفس قوتين؛ قوة تعطي، وقوة تأخذ. فالتي تعطي فعلها هو الإعلام، وفعل التي تأخذ هو الاستعلام. فـ «**القوة الإعلامية**» «تفيض على غيرها ما عندها من المعارف، وتفيده العلوم الحاصلة لها». أما «**القوة الاستعلامية**» فهي التي «تستثيب المعارف، وتشتاق إلى تعرف الأخبار، وبها يوجد الصبيان أول نشوئهم محبين لسماع الخرافات. فإذا تكهلوا أحبوا معرفة الحقائق». وبسبب من شوق الأولى إلى الإعلام، وشوق الثانية إلى الاستعلام، لم تنكتم الأسرار عند مسكويه، وهو «تدبير إلهي عجيب» في رأيه، لأن «من أجله نقلت الأخبار القديمة، وحفظت قصص الأمم، وعني المتقدمون بتدوين ذلك، وحرص المتأخرون على نقله وقراءته»[13].

أما على مستوى المفاهيم، فإن القدماء عبروا عن الدور التواصلي للكلام بصيغ متعددة، كأن تكون من جهة قصد المتكلم، أو من جهة قصد السامع، أو من الجهتين مع مراعاة طرائق التبيين بالكلام ومقتضيات الدواعي والمقامات. ويهمنا من تلك الأقوال في هذا المساق، ما استحضر الكلام في اقترانه بوظائفه المشتركة بين المتكلم والسامع. ومن بينها قول ابن وهب الكاتب: «الكلام وضع ليعرف به السامع مراد القائل»[14]. ومنها قول أبي بكر القومسي الفيلسوف: «الألفاظ وسائط بين الناطق والسامع»[15].

ولعل هذه القولة كافية في بابها للإبانة عن تواصلية الكلام، ولعلها أيضا تفتح أنظارنا على مسائل فرعية شتى ذات صلة بوظيفة التوسط، أو موقع التوسط بين المتكلم والمخاطب. كما قد تفيدنا في تأصيل مصطلح «**وسائط التواصل**»، لأنه أقوى في الدلالة على التواصل من مصطلح «**علامات التواصل**».

ثم إن ما وصفناه بمستوى المفاهيم التواصلية، وكما اقترن بمصطلح «كلام»، اقترن أيضا بمفهوم معين لمصطلح «لغة». وأبرز من قال بذلك ابن جني حين عرف اللغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[16]. وقد وصف ابن سيده هذا التعريف بأنه «حد دائر على محدوده، محيط به لا يلحقه خلل، إذ كل صوت يعبر به عن المعنى المتصور في النفس لغة، وكل لغة فهي صوت يعبر به عن المعنى المتصور في النفس»[17]. كما ربط ابن سيده اللغة بالحاجة إليها «لمكان التعبير عما نتصوره وتشتمل عليه أنفسنا وخواطرنا»[18].

وإذا كانت الحاجة للكلام نشأت لكون الناس مضطرين لتبليغ بعضهم بعضا ما في نفوسهم، فإن كيفية ذلك التبليغ اقتضت من المتواصلين بعد **تواطؤهم** على الكلام، أن يكونوا على بينة بأحكامه ومفرداته وتراكيبه، فيتبعوا في كلامهم طرقاً تفي بالبيان عن مقاصدهم. وتلك الطرق تختلف بالضرورة تبعا لأنواع المخاطبين والمعاني المبيَّن عنها والمقاصد المرام تحقيقها والدواعي التي دعتهم للتواصل. وهكذا تجد من كلامهم ما ناسب الإخبار، وما ناسب المحادثة، وما ناسب المناظرة والمجادلة، وما ناسب اللهو والتسلية، وما ناسب الخطابة... إلخ. فمنهم من يهدف إلى إعلام مخاطبه ما ليس له به علم، ومنهم من يهدف إلى إقناعه، أو إلى تسفيه أقواله، أو إلى تحريك مشاعره، أو إلى إطرابه، أو إلى إحداث العجب والغرابة في نفسه من أمور يسمعها، أو من طرق للقول لم يعهدها على تلك الصورة... فتدرج كلامهم بين طرق تجري مجرى الحديث عن الأمور الحاجية النفعية اليومية، وبين طرق تتعدى ذلك لتبني الكلام على صفات مخصوصة بالحسن. أي أن **التواصل الكلامي** متدرج من **تواصل عاد** إلى **تواصل بليغ** غير منفك بدوره من الدواعي التواصلية الاضطرارية.

ويفترض في التواصل العادي عدم التركيز على مقومات «الحسن» بلاغية وغير بلاغية. لأنها قد تسبب ضعفا في علاقة التواصل ما لم يوجد

إليها داع. أما التواصل البليغ فبخلاف ذلك. أي أن بلاغه الكلامي ما لم يقم على مقومات معدودة ضمن أسباب الحسن الكلامي، فإن مقدرته الإبلاغية تكون ضعيفة وقد تنحرف عن القصد المتوخى منها. والتواصل البليغ مثل العادي، لا يخلو من منافع، إذ تحصل منه ضروب من النفع والانتفاع تبعا لمقاصد المتكلم والمخاطب منه. ولذلك قلنا برجوعه للأمور الحاجية وعوامل اجتماع البشر وما يهدفون إلى الوصول إليه وطلبه من بعضهم.

2 - دلالات الكــلام:

اتسم الكلام بصفات مخصوصة ضمن النظام التواصلي العام الذي جرى فيه توسل الإشارة والعقد والخط والنصبة والكلام علامات للتعبير عن المعاني والإفصاح عن المقاصد النفعية والجمالية والتواصل بها. بل عُدَّ المقدم من تلك العلامات والمتفرد منها بملازمة الماهية الإنسانية، والأكثر قدرة على تعيين المدلولات وتعيين الأعيان، الظاهر منها والباطن.

وترتيبا على ذلك، فإن البيان بالكلام تتعدد وظائفه وطرق التكلم به مما تقصر عنه فيه باقي علامات التواصل، علما أن الخط أو الكتابة يراعى فيهما أنهما لا يختلفان عن علامة الكلام من حيث قابليتهما لما يقبله باستثناء فعل النطق وعدم الصوت وأحوال التكلم. وينبغي التأكيد كذلك على أن الكلام قد يعجز عن الوصول إلى تمام الإفادة وغاية المرام من المقاصد، حتى أن عبدالقاهر الجرجاني مثلا يتحدث عن تحول البيان إلى لا بيان يبين أفضل من بيان الكلام، وخاصة في مقامات الحذف والذكر، إذ يقول عن الحذف «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون، إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن»[19].

فالصمت إذا علامة تواصلية من علامات البيان، قد توظف داخل الكلام وقد تنوب عنه، وقد تقترن بالإشارة أيضاً، رغم أن الصمت في الأصل هو غياب الإشارة والكلام معاً. أما ما ذكره الجرجاني من كون البيان بالصمت قد يأتي أبلغ من البيان بالكلام، فلا بد من الاحتراز فيه من إطلاق الحكم بالتعميم. لأن الصمت لا يمكن أن ينوب عن الكلام مطلقاً، أما بلاغته فلا تحدث سوى في مقامات وأحوال مخصوصة.

والكلام هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن لحاله في الأصل أن تنطق دون نطق، وهو الذي مد علم العدد بحروف وألفاظ وظفها رمزيا إلى جانب الأرقام والأشكال. كما أن الإشارة خادمة له في جل الحالات، وأما الكتابة فإن وظيفتها في الأصل هي الدلالة عليه، وإن كان ذلك مستشكلا عند القدماء حتى وجد بينهم من لم يَعدَّ الكتابة كلاما. وأما من لم يعتد بحصر الكلام في الصوت وحده، فقد عدها كلاما.

ويشمل معنى الكلام في أصل اللغة الكتابة والإشارة والحال بوصفها علامات تقوم بوظيفة الإفادة والإفهام. يقول الفاكهي في حده للكلام: «وهو لغة، يطلق على **الخط والإشارة** المفيدين، وما يفهم من **حال الشيء**»[20]. أما في الاصطلاح النحوي، فينفصل الكلام من الدلالات الثلاث المذكورة لأنها ليست داخلة في حكم التلفظ. إذا بتعريف الكلام نحويا بجنس «**الإفادة**»، خرج منه غيره من العلامات التواصلية غير القولية[21]، وإن شاركته وظيفة الإفهام.

لكن مشكل افتراق الكلام عن الإشارة والكتابة لم يُحَل إلا في حقل النحو، أما في الحقول الأخرى، فقد ظلت العلاقة بين الكلام والكتابة والإشارة محل نظر، وخاصة في أوساط الأصوليين والمتكلمين. فأشكلت عندهم من ثلاث جهات:

أ – هل كل ما أفهم يعد كلاما؟

ب – هل حقيقة الكلام في الصوت وحده، أم في الصوت والكتابة معا؟

ج – هل الموضوع المسمى لفظا وقولا، والمتمثل في ما يُتلفظ به أو يُكتب، يسمى كلاما أم أنه دلالة على الكلام؟

اعْتدَّ القدماء إذن بإدراج الكلام ضمن النظام التواصلي العام، مع خوضهم - بموازاة ذلك - في ما يقوم به التواصل الكلامي. فهل تقدم لنا أصول اللغة ما يفيد لزوم التواصل للكلام ؟

تفصح المعاجم في هذا الباب عن مادة دالة على مرامنا. وفي مقدمتها رجوع مصدر «كلام» لفعل متعدٍّ هو «**كَلَمَ**» بمعنى «جرح». ولا يفيدنا صاحب «العين» في مادة «كَلَمَ» بما يصلها بفعل الكلام من جهة الاشتقاق. لكنه يؤكد مع ذلك على السمة التواصلية للكلام بذكره كلمة «كليم»، ليس في إفادتها معنى «الجريح» بل إفادة «الذي يكلمك وتكلمه». وقد ورد شرح «**الكليم**» بالمعنى عينه في «الصحاح» و«لسان العرب».

أما عملية تبادل الكلام بين الأطراف التي يكلِّم بعضها بعضا، فعبرت عنها الأصول اللغوية بفعلي «**كالم**» و«**تكالم**». فنجد في «الصحاح» أن «كالمته» بمعنى جاوبته. ويضع «لسان العرب» فعل «كالم» دليلا على **نَاطَقَ وحَادَثَ**. أما معنى «يتكالمان» عنده، فهو أن «يكلِّم كل واحد صاحبه». ونحن نبني على فعلي «كالم» و«تكالم» مصدرا، هو «**التكالم**» ونقصد به عملية الاشتراك في الكلام.

لقد رتب عدد من النحويين على المعنى الوضعي لـ «**كلَّم**» ما به ميزوا معنى «الكلام» من معنى «القول». ويرجع السبق في ذلك لابن جني في «الخصائص» إذ ميز «الكلام» بالشدة والقوة، و«القول» بالخفة والإسراع[22]. وتبعه الأندلسي في ذلك، فربط بين «الجُرح» في الكلْم وبين الشدة والقوة في الكلام مقابل خفة وسرعة «القول»، مع إفصاحه عن الوظيفة التأثيرية للكلام. يقول: «اشتقاق الكلام من الكلْم وهو الجُرح. كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح. لأنه إن كان

حسنا أثر سرورا في الأنفس، وإن كان قبيحا أثر حزنا. مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه... قال الشاعر: وجرح اللسان كجرح اليد... وغير المفيد لا تأثير له في النفس. وأما القول، فهو من معنى الإسراع والخفة. ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان وأسرع إليه، تاما كان أو ناقصا: قول»[23].

يؤكد ابن يعيش على وظيفتين للكلام من جهة التبليغ؛ **وظيفة تأثيرية نفسية، ووظيفة إخبارية إفادية**. كما يؤكد على صفتين للكلام من جهة طبيعة المعنى؛ **الكلام الحسن بحسن المعنى، والكلام القبيح بقبح المعنى**. أما ربطه بين الكلام واللسان، فيندرج ضمن مدونة معجمية ارتبط فيها الكلام بعدد من الكلمات الدالة على التكلم والتكالم. نذكر منها:

أ - **الكلام واللسان**: ربطت المعاجم بين الكلام واللسان، بوصفه «جارحة الكلام»، وبوصفه دالا على لغة قوم من الأقوام، كما ربطوه بفعل التعبير عن المعنى الخفي: ورد في «الصحاح»: «عبرت عن فلان: إذا تكلمت عنه، واللسان يعبر عما في الضمير». ومنه استعاروا للمتكلم عن القوم والمعبر عنهم دال اللسان: «فلان لسان القوم: إذا كان المتكلم عنهم».

ب - **الكلام والتعبير**: يفهم من معنى «عبَّر» في أصله اللغوي حين يقرن بالكلام، تعيينه لصيغتين تعبيريتين: أولاهما، تعبير نفسي، يُتدبر فيه الكتاب مثلا في النفس دون رفع للصوت. وثانيتهما، تعبير تلفظي.

ج - **الكلام واللفظ**: التلفظ هو فعل النطق بالكلام. ولذلك ربطه اللغويون به وجعلوه مرادفاً له. إذ ذهب ابن دريد إلى أن «اللفظ هو الكلام بعينه». وورد في «المخصص» لابن سيده «لفظت بالشيء ألفظ لفظا: تكلمت».

د – **الكلام والنطق**: لما كان النطق هو فعل اللسان وأعضاء التصويت في التصويت بالكلام، كان لابد من تمييزه من مجرد إحداث الصوت الذي يشترك فيه الإنسان والأشياء المحدثة للأصوات. فقد ورد في معجم «التوقيف على مهمات التعاريف» النطق في التعارف «الأصوات المقطعة التي يظهر بها اللسان، وتعيها الآذان، ولا يكاد يقال إلا للإنسان، ولا يقال لغيره إلا تبعاً»[24].

يظهر من هذه المادة المعجمية أن للكلام جهات:

- جهة الصوت.
- جهة آلات الصوت.
- جهة إصدار الكلام (النطق والتلفظ).
- جهة الفاعل للكلام.
- جهة تأليف الكلام.
- جهة معنى الكلام.
- جهة المصدر النفسي للكلام.
- جهة موضوع الكلام ومرجعه.
- جهة المقصود بالكلام (المخاطب).
- جهة الغرض من الكلام (القصد).
- جهة صفة الكلام.
- جهة التكالم.

غير أن مفهوم الكلام المشكل من مجموع هذه الجهات، لا يمثل سوى مفهوم واحد ضمن مفاهيم أخرى للكلام. فمفهوم الكلام فيها، يعين الكلام الخاضع فعليا للتكالم. ونحن نحدد للكلام في التراث أربعة مفاهيم رئيسة:

أ - **الكلام، بمعنى الملفوظ المنجز في مقام تكالمي محدد أو غير محدد**، كأن يكون الكلام أمراً أو نهياً، أو تعجباً، أو حديثاً، أو خبراً، أو قصة، أو مقامة.

ب - **الكلام، بمعنى اللسان المشترك**، الذي يتواصل به قوم أو أمة. ويستقى هذا المفهوم من سياقات مصطلح «كلام العرب» في مقابل «كلام العجم».

ج - **الكلام، بمعنى نظام القواعد** التي يتوخاها المتكلم في نظم كلامه. ويستقى هذا المفهوم من سياقات أخرى لمصطلح «كلام العرب»، يفيد فيها سنن وقواعد العربية. كما في حديثهم عن الخطأ واللحن والضرائر، وكل ما عُدَّ عندهم مخالفا لـ «كلام العرب». ويُتَتَبَّعُ هذا المفهوم أيضا في الخلافات بين المدارس النحوية، وانتصار كل واحدة منها لما ادعته النموذج الصحيح لـ «كلام العرب».

د - **الكلام، بمعنى مفردات اللغة**. ويتضح ذلك في شرح اللغويين لبعض الكلمات شرحا لغويا، مع ذكرهم أن المقصود بها في «كلام العرب» هو كذا أو كذا. يقول السيوطي مثلا: «الرأس في كلام العرب: الجماعة الضخمة»[25].

ويلاحظ في مفاهيم مصطلح «كلام» أن بينها وبين مصطلح «لغة» تقاطعات مفهومية. ويتضح ذلك من مفاهيم خمسة للغة:

أ - **اللغة، بمعنى الملفوظ الجاري في التكلم**[26].

ب - **اللغة، بمعنى نظام القواعد**. ويستقى ذلك من السياقات التي أشار فيها القدماء إلى وجوب أن يجري الكلام مجرى السنن المتبعة في «**لغة العرب**»، ومن ربطهم بين **اللغة** وبين **العربية** التي قصدوا بها اللسان العربي ونحوه معا.

ج - **اللغة، بمعنى لسان قوم يتواصلون به**[27].

د – اللغة، بمعنى مفردات اللغة، وهذا المفهوم إضافة إلى سابقه، هما الأكثر شيوعاً في تفسير مصطلح «لغة»[28].

هـ – **اللغة، بمعنى الاستخدام اللهجي للغة**، كما في اصطلاح القدماء، على لهجات الجاهليين بـ«لغات العرب».

والملاحظ في التراث، أن استخدام القدماء لمصطلح «**لغة**» كان أقل من استخدامهم لمصطلح «كلام» وخاصة في مجال المفاهيم المتعلقة بالتكلم والتكالم. ولا نكاد نجد عندهم شيوعا لمصطلح «لغة» سوى في مجالين، طغى في أولهما مصطلح «لغة» على مصطلح «كلام»، وتجاورا في الثاني. وهما مجال حديثهم عن مسألة الوضع والتوقيف، ومجال حديثهم عن معجم اللغة وتدوينها.

لكن الأسئلة اللغوية والكلامية الكبرى ارتبطت على الجملة بمصطلح «كلام» لا بمصطلح «لغة». ولذلك نستحسن أن ينصرف الباحثون عن نظريات للغة في التراث، إلى البحث فيه عن نظريات للكلام، وحجتنا في ذلك، المباحث الآتية التي كانت فيها الغلبة للكلام لا للغة:

- أقسام الكلام.
- معاني الكلام.
- تعريف الكلام.
- تعريف المتكلم.
- أغراض الكلام.
- مقاصد الكلام.
- وصف الكلام.
- إفادة الكلام.
- مقتضى حال الكلام.

- مقام الكلام.
- التكلم والتكليم.

ولو اخترنا من هذه المباحث واحدا منها هو مبحث التعريف، لتبين لنا مثلا، أن القدماء انشغلوا بتعريف «الكلام» تحديدا لا بتعريف اللغة. ولم يكن تعريفهم للغة مشكلا بدرجة إشكال تعريفهم للكلام الذي اختلفوا في مسائله اختلافا بينا وخاصة في علمي النحو والكلام، فيما غلب على البلاغيين والنقاد مشكل وصف الكلام وتقعيده في الأداء أكثر من مشكل تعريفه في ذاته.

يتصل إذن بالكلام من جهة **الوضع اللغوي** عدد من الكلمات، تعين إما **كيفية صدور الكلام** كالنطق والتلفظ، أو تعين **مادة الكلام** من جهة كونه أصواتاً، أو **مدلوله** من جهة كونه حاملاً لمعاني وكاشفا عن أغراض ومقاصد، أو تعين **محل صدوره**، كاللسان وأعضاء النطق، أو تعينه **بمحل نشوء المعنى في الكلام**، وهو النفس والضمير، أو تقع **مرادفاً له**، كاللفظ والقول والنطق والحديث مع وجود فوارق، أو تتصل **بالعلاقة الجامعة بين المتكالمين**.

وما اتصل بالعلاقة الأخيرة نقسمه ثلاثة أقسام:

أ - **قسم يفيد صدور الكلام من متكلم نحو مخاطب** مثل: الإبلاغ، والإخبار، والإنباء، والمخاطبة (من جهة كونها خطاباً).

ب - **قسم يفيد طلب الكلام من المكلم مفتتح الكلام، أو من الكليم** مثل الاستفهام والاستخبار.

ج - **قسم يفيد إفادة صريحة الاشتراك في التكالم والتواصل**. أي إفادة وجود فعل ورد فعل. والمصطلحات الدالة عليه كثيرة. اخترنا للاستدلال عليها نصين يضم كل واحد عددا منها:

ضمن الأول: **المراجعة والمحاورة**. يقول ابن منظور: «راجعه الكلام

مراجعة ورجاعاً: حاوره إياه... والمراجعة: المعاودة. والرجيع من الكلام: المردود إلى صاحبه» .

ومن القول الثاني: **المحادثة والمجاوبة والمناقلة والمناظرة والمجادلة.** يقول ابن يعيش: «المناقلة: المحادثة. يقال: ناقلته الكلام، إذا حدثته وحدثك. والمحاورة: المجاوبة. وهو مداولة الجواب ومراجعته... والمناظرة: المجادلة. وهو مفاعلة النظر» .

ترتيباً على هذه المادة المعجمية يظهر تميز الكلام من باقي علامات التواصل باستشكالات وقضايا في مقدمتها دواعي التواصل بالكلام ووظائفه وما يستلزمه لكي يتحقق به الشرط التواصلي وخاصة من جهة استلزامه للمخاطب.

الهوامش

(1) العقد الفريد 189/4 وينظر: عبدالسلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس 1981. ص 46، ينظر أيضاً: التفكير البلاغي لحمادي صمود منشورات الجامعة التونسية، ط1، 1981، ص 165.

(2) يقول تعالى: ﴿ **خلق الإنسان علّمه البيان** ﴾ (الرحمن/2). و﴿ **علّم آدم الأسماء كلها** ﴾ (البقرة/ 30). ﴿ **ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم** ﴾ (الروم/ 21).

(3) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط5، 1985، 75/1.

(4) الحيوان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1965، 47/1-48.

(5) المصدر السابق، 48/1.

(6) المصدر نفسه، 48/1.

(7) نفسه، 48/1.

(8) المنطق من كتاب الشفاء، الجزء الثالث: العبارة. تحقيق محمود الخضري. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، مصر 1970 ص 2.

(9) سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز. دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1970، 14-15.

(10) فخر الدين الرازي: المحصول. تحقيق: ط جابر فياض العلواني. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية،، ط1، 1979، 261-264.

(11) ابن الحاجب: منتهر الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1985 ص 16.

(12) ينظر في مسألة طغيان المرجعية الشفاهية والتقليل من المرجعية الكتابية، ولسنا نوافقه في خلاصته التي ذهب فيها إلى أن الكتابة لم تتحول إلى فعالية إنشائية لها عالمها الذي تعبر عنه، ص 217.

(13) الهوامل والشوامل، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001 ص 42.

(14) البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حنفي محمد شرف. مكتبة الشباب، القاهرة، مصر 1969 ص 163.

(15) انظر: المقابسات للتوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط1، 1929 ص 145.

(16) ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2 (د.ت)، 2001، 33/1.

(17) المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياط التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 35/1.

(18) المصدر السابق، 36/1.

(19) دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1984، 146.

(20) الفاكهي: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993، ص 57، وينظر في المعنى نفسه للسيوطي: همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 42/1.

(21) شرح كتاب الحدود في النحو، ص 57-58.

(22) الخصائص 1، ص 15-17.

(23) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان (د.ت) 21/1.

(24) التوقيف على مهمات التعاريف. تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر. بيوت، لبنان، ط1، 1990، مادة (نطق)، ويرجع للمادة المعجمية المتعلقة بالكلام والتكالم ضمن مواد (كلم ونطق ولفظ وقول ولسن) في معاجم: العين للخليل بن أحمد. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق 1986. وجمهرة اللغة لابن دريد، دار صادر، بيروت، لبنان (د.ت)، والصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 1979، والمخصص لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، وأسس البلاغة للزمخشري، والمصباح المنير للفيومي (ت 770هـ) دار الفكر (د.ت).

(25) السيوطي: الأشباه والمناظر في النحو، مراجعة وتقديم: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1984، 88/3.

(26) أساس البلاغة مادة (لغو): «لغوت بكذا: لفظت به وتكلمت».

(27) المصدر السابق والمادة نفسها: «لغة العرب أفصح اللغات». ومن أهم تعريفات اللغة التي أخذت بهذا المفهوم، تعريف ابن جني لها بقوله إنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم». الخصائص 33/1، وينظر التعريف نفسه في: المزهر 7/1 للسيوطي. شرح وضبط وتصحيح، محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم دار الفكر ودار الجيل. بيروت، لبنان (د.ت)، ومقدمة المخصص 6/1.

(28) يقول ابن دريد عن معجمه: «هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة». جمهرة اللغة 4/1، ويقول ابن منظور: «لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لابن منصور محمد بن أحمد الأزهري»/ مقدمة لسان العرب 7/1. وعرف ابن الحاجب اللغة بقوله: «حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى». المزهر 8/1 وذكر لها ابن يعيش التعريف الآتي: «اللغة عبارة عن العلم بالكلم المفردة» شرح المفصل 11/1.

(29) لسان العرب مادة (رجع).

(30) شرح المفصل 9/1.